

إشكالية البحث العلمي في علم الاجتماع في الوطن العربي

The problem of scientific research in sociology in the Arab world

نور الدين بوالشرش^{*1}¹ جامعة باجي مختار - عنابة، bounsl@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/30

تاريخ الاستلام: 2021/08/19

ملخص:

يتميز كل مجتمع بخصوصياته الثقافية والاجتماعية، ولا يمكن فهم أي واقع اجتماعي إلا من خلال بناء تصور شامل وعميق لهذا الواقع، وهذا ما ينطبق عن الواقع الاجتماعي العربي الذي هو بحاجة إلى إنتاج إطار نظري يتيح للباحث العربي معرفة مختلف المشكلات الاجتماعية ومحاولة تشريحها والوقوف على أهم مسبباتها. ولا يمكن بأي حال من الأحوال توظيف نظريات نابذة من بيئة اجتماعية تختلف في تشكيلها وتطورها عن الواقع الاجتماعي للوطن العربي بما يحتويه من خصوصيات تميزه عن تلك المجتمعات الغربية، وهذا ما انتهجه الباحثين العرب حيث حاولوا إسقاط تلك القوالب النظرية الغربية والأطر المنهجية على واقعهم الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: البحث العلمي؛ علم الاجتماع؛ الوطن العربي.

Abstract:

Each society is distinguished by its cultural and social peculiarities, and any social reality can only be understood by building a comprehensive and deep vision of this reality, and this applies to the Arab social reality, which needs to produce a theoretical framework that allows the Arab researcher to know the various social problems and try to dissect them and find out the most important Causes. It is not possible in any way to employ theories stemming from a social environment that differs in its formation and development from the social reality of the Arab homeland, with its peculiarities that distinguish it from those Western societies.

Keywords. Scientific research; sociology; the Arab world.

1. مقدمة:

يشهد البحث العلمي في علم الاجتماع في الوطن العربي عدة تناقضات ومعوقات حالت دون تأسيس علم اجتماع عربي يهتم بالواقع الاجتماعي العربي ومشكلاته انطلاقاً من خصوصياته، فأغلب التراث النظري المتداول في الواقع العربي هو انعكاس للفكر العلمي الغربي خاصة وأن هذا التراث وما يحتويه من نظريات كانت وليدة للتطور التاريخي والظروف التي نشأت فيها لا تستطيع بأي حال من الأحوال تفسير الظواهر الاجتماعية في الوطن العربي. فكيف هو واقع البحث الاجتماعي والدراسات السوسيولوجية في الوطن العربي، وما مدى قدرتها في استقراء الواقع الاجتماعي العربي، وهل المقاربات النظرية الحالية تتماشى وطبيعة هذا المجتمع وتغيراته واختلافات مراحله. وخصوصياته الثقافية والاجتماعية. وهل يمكن التأسيس لسوسيولوجية عربية قادرة على دراسة وفهم الواقع الاجتماعي. وما الآليات والمناهج العلمية التي يمكن استخدامها في تحليل ومعالجة مختلف المشكلات الاجتماعية.

2. السوسيولوجيا وقضايا المجتمع المعاصر:

كان لزاماً على السوسيولوجيا مع التحولات التي عرفت المجتمعات المعاصرة أن تعيد تكييف اهتماماتها وقضاياها وعلى هذا الأساس، اقترح ألفن جولدنر في كتابه "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي"، الالتزام بعلم اجتماع الإدارة أو التدبير وأعدده وسيلة لدفع الحالة الراهنة نحو أداء أفضل داخل إطار يستهدف حماية وتقوية النظم الأساسية القائمة في المجتمع وتمثل الوظيفة المحورية لعلم اجتماع الإدارة في اكتشاف الأساليب الأكثر فعالية والأقل تكلفة لإشباع المتطلبات المحددة للحالة النظامية الراهنة.

ويستند جولدنر لتفعيل اقتراحه إلى تطور علم الاجتماع حيث يركز على المؤسسات التي ينشط فيها هذا العلم وهما الجامعة والمعهد وتميل المعاهد السوسيولوجية ومعاهد العلم الاجتماعي إلى أن تصبح تنظيمات ذات طبيعة "مقاولات" إلى حد ما، تهتم بفاعلية بتأسيس مشروعات البحث ومن ثم فهي تؤدي دورها بصفقتها وسيطا أو سمسارا بين عديد من الزبائن الذين لهم اهتمامات بالأشكال العديدة لعلم الاجتماع التطبيقي من ناحية ومن ناحية أخرى بكليات الجامعة التي لديها المهارات والاهتمامات لأداء هذه الخدمات، والملاحظ حالياً أن هذا المشروع بات ملموساً في كل دول أوروبا والولايات المتحدة

وأصبح علماء الاجتماع يساهمون في حل الأزمات ويتولون إدارة المجتمع عن طريق متابعة مصادر التوتر والتخفيف منها ويتولوا تقديم الحلول للمشكلات التي قد تظهر في المجتمع ويحافظون بذلك على النظم الأساسية القائمة في المجتمع في ظل نوع من الأداء الوظيفي الميسر، وإذا كان مشروع **جولدنر** كما أفصح عنه مرتبط بالأزمة في العالم الغربي، فإن المجتمعات المعاصرة مهما كانت درجة ديناميكيته وتطورها تشترك في المشكلات المعاصرة. ونلتمس من مقترح **جولدنر**، أن البحوث السوسيولوجية وجدت لها سوقا تسوق فيها جهودها، فإلى أي مدى تستطيع الدراسات السوسيولوجية المساهمة عمليا في ظل التحولات المعرفية والاجتماعية والاقتصادية الحالية وما هي حدود استخدامها في التخطيط (دروش، 2017، ص-ص7-33).

ولقد وجدت بالفعل نماذج اجتماعية، تمكنت من استخدام الدراسات السوسيولوجية لحل بعض المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الاجتماعي ونذكر منها تلك الدراسات التي أجريت في الهند. فقد قامت **Dube** والتي عنوانها (**india's changing villages**) إحدى الدراسات الممتازة التي أجراها **ديوب** حصر التغيرات التي بتغيير القرى تحققت بفضل أحد أوجه النشاط الرئيسية للجنة التخطيط وهو برنامج تنمية المجتمع المحلي. وقد أوضح في دراسة تفصيلية أن المستحدثات التكنولوجية كالبنور المحسنة والأسمدة والسلالات الحيوانية المحسنة قد لقيت من الناس قبولا بسرعة وخاصة عندما كانت النتائج تتضح في فترة قصيرة مثل ارتفاع الأسعار النقدية للمحاصيل، وقد عمل التخطيط الشامل في الهند على تشجيع إجراء البحوث الاجتماعية فلعبت لجنة برامج البحوث التابعة للجنة التخطيط الحكومي دورها بشكل مباشر. أما المعهد المركزي لدراسات وبحوث تنمية المجتمع الذي أنشئ في عام 1958 فقد وجه اهتمامه الأكبر حتى الآن إلى تدريب بالمعنى الواسع للتدريب (الموظفين الذين يشغلون مراكز قيادة في برامج تنمية المجتمع المحلي) وذلك عن طريق البرامج التوجيهية التي يستمر الواحد منها أربعة أسابيع. (دروش، 2017، ص-ص7-33)

وفي بريطانيا، قامت إدارة المسح الاجتماعي الحكومي بإجراء عديد من المسوح لحساب بعض الهيئات الحكومية، كما شجعت إدارة البحوث العلمية والصناعية إجراء عديد من البحوث الاجتماعية

على المشكلات الصناعية وأنشأت وزارة الداخلية قسما للبحوث لإجراء دراسات في ميدان الجريمة والانحراف ولكن الاتجاه المعاصر لعلم الاجتماع ليس محسورا في إيجاد السوق لبيع المنتج السوسيولوجي والعمل على التدخل في المشاريع التنموية بل هناك اتجاه آخر لا يبحث لاعن التمويل ولا عن من يشتري بضاعته بقدر ما يسعى إلى الكشف والتنديد. ويرى هذا الاتجاه أن مهمة عالم الاجتماع هي النضال من أجل التغيير، ومساعدة الفاعلين على التحرر من ضغوطات النظام الاجتماعي الإلزامي والإكراهي على نشاطهم ومساعدة المجتمعات على الفعل، أي على صنع تاريخها، في غنى عن المصالح والإغراءات الشخصية، يقول ألان تورين في هذا الشأن "أنا مثل الآخرين معجب بمثقفي هذا البلد، عندما يبتكرون ممارسات بحثية جديدة، وعندما يمسون بجوانب خبيثة في حياة المجتمع، لكن إذا لم يكن لنا دور آخر من الأفضل للمرء أن يهاجر عن أن يكون مقلدا ومفسرا، لماذا نكون نحن علماء الاجتماع إذا لم يكن من أجل مساعدة المجتمعات على الفعل، على صنع تاريخها بدلا من أن ننساق إلى الاغتراب والخضوع واللاوعي".

نستشف من هذا العرض المختصر لظروف نشأة علم الاجتماع وقضاياه واهتماماته ورهاناته الحالية والمستقبلية أن هذا العلم يستلزم دولة لها مشروع اجتماعي بحيث تصبح برامج الدولة أكبر عميل وممول وهذا ما وقع ويقع في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا وبريطانيا مثلا، وهنا تصبح المشاريع البحثية شبه مقاولات تؤدي دور الوسيط والمتتبع للمشاريع كما يمكن أن يكون لها دورا فعالا في تأسيس المشاريع وتفعيل وحل الأزمات بكل أشكالها. ومن ناحية أخرى يحتاج هذا العلم إلى الحرية، وإلى قنوات من طرف ممتننيه تدفعهم إلى العمل على التغيير والتنشيط والقدرة على إيجاد البدائل وهذا ما عبر عنه تورين بتنشيط المجتمع. وعليه فقد يكون من الأحسن الحديث عن الفاعلية والتفاعل بين البنى الاجتماعية المختلفة والسوسيولوجيا في بلداننا العربية الإسلامية بدل الحديث عن التقبل والقابلية ويدفعنا ذلك إلى التساؤل التالي: هل علم الاجتماع في بلداننا العربية بباحثيه وطبيعة تكوينه مستعد لتأدية الدور المنوط به؟ (دروش، 7201، ص-ص 7-33)

3. عوائق المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية:

الظاهرة الاجتماعية ليست كالظاهرة الطبيعية وإذا كان من السهل تطبيق المنهج العلمي على الظاهرة الطبيعية فإنه من الصعب تطبيقه على الظاهرة الاجتماعية، وذلك لوجود الكثير من العقبات التي تقف كعوائق أمامها وكل هذه العوائق والصعاب إنما تنبثق من خصائص الظاهرة الاجتماعية، ومن بين العوائق التي تعيق تطبيق المنهج العلمي في علم الاجتماع ما يلي: (بريقل، 2017، ص-ص 61-74)

1.3. خاصية عدم التجانس: فالظواهر الاجتماعية لا تشبه بعضها البعض، فيمكن قياس ظاهرة اجتماعية على أخرى وإنما لا يقاس شيء من الأحوال على الآخر.

2.3. عدم تحري الموضوعية: الموضوعية بمفهومها الكلاسيكي تعني الفصل بين الباحث والظاهرة التي يدرسها، وهذا ما يمكن ممارسته في الظاهرة الطبيعية لكن مع الظاهرة الاجتماعية نجد صعوبة عند عملية الفصل بين الباحث الاجتماعي والظاهرة الاجتماعية، وصعوبة في تحقيق درجة كبيرة من الموضوعية في البحث الاجتماعي مقارنة مع البحث العلمي في الظاهرة الطبيعية، كما أن الموضوعية بمفهومها العلمي كذلك تعني دراسة الموضوع كما هو عليه، وهذا ما يغدو عصبيا في البحث الاجتماعي، وذلك من حيث أن الباحث الاجتماعي يجد ألفة بينه وبين المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، هذه الألفة تجعله عند عملية البحث الاجتماعي يحمل معه تصورات ومفاهيم عامة ويضيفها إلى بحثه فيتعاقب ما هو علمي وما هو غير علمي في البحث الاجتماعي.

3.3. خاصية التعقيد: لما كانت الدراسة العلمية وفق المنهج العلمي تقتضي أن تكتفي بالوقوف على علل وأسباب الظاهرة الاجتماعية، فإن ذلك مستطاع في الظاهرة الطبيعية لكنه غير متيسر في الظاهرة الاجتماعية لأنها معقدة وأسبابها عديدة.

4.3. القياس والتجريب: تتضمن خواص العلم الحديث ضرورة خضوع للقياس أو التجريب، وهذا ما يؤدي إلى تقدم العلوم الطبيعية بدون استثناء مقارنة بالعلوم الاجتماعية، حيث نرى أن التجربة مرحلة مهمة من مراحل البحث العلمي وخطوة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها بالطبع، فالظاهرة الطبيعية قابلة للدراسة والتجريب والتطبيق وخاصة عند إجراء المزيد من التجارب عليها، ومحاولة اختبار النتائج التي

توصلت إليها بحوث معينة على فترات زمنية أو في مختبرات معملية في أماكن متفرقة، لكنها بمفهومها المخبري والمعملي غير مستطاعه في الظاهرة الاجتماعية، فنحن لا يمكننا أن نخضع الظاهرة الاجتماعية للتجريب المخبري.

5.3. القوانين والتعميمات: إن للعلوم الطبيعية قوانينها المحددة التي يمكن التحقيق منها واستخدامها بعد ذلك بصورة كبيرة، وجعل هذه القوانين بمثابة المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها نظريات العلوم الطبيعية، لكن وجود صعوبة في التحليل والتجريب وتحري الموضوعية في الظاهرة الاجتماعية يؤدي بنا إلى صعوبة استخلاص القوانين العلمية في علم الاجتماع بنفس ما هي عليه في الظاهرة الطبيعية، وإن وجدت قوانين علمية للبحث الاجتماعي فهي ليست موضوعية وليست دقيقة وذلك راجع إلى عدم تخلي الباحث الاجتماعي وتخلصه بشكل نهائي من أهوائه ورغباته وأيديولوجياته.

6.3. التنبؤ: ققت العلوم الطبيعية درجة كبيرة من التقدم والانجاز العلمي، وجاء هذا التقدم نتيجة قدرتها على التنبؤ بحدوث الظاهرة أو عدمها.

إن الحديث عن المناهج في دراسة الظواهر المختلفة يبقى حديثاً مرتبطاً بحركة التطور الحضاري العامة التي شهدها المجتمع الإنساني عبر مسيرته التاريخية، وغالباً ما يلاحظ بالمتابعة الموضوعية أن حركة التطور المنهجي كانت غما سابقة على حركة التطور الحضاري أو موازنة لها، إلا أنها لم تكن أبداً تابعة لها، فالمنهج يسبق المعرفة وخاصة المعرفة العلمية، وقد يتواز معها فيكتمل البناء المعرفي مع اكتمال البناء المنهجي، ويمكن القول بأن مناهج البحث العلمي قد شهدت تطوراً على المستويين الشكلي والموضوعي. (عبد الرحمن؛ ومسودة، 2002، ص 56).

4. علم الاجتماع والعوائق الإستيمولوجية:

إن التصور الباشلاري يقوم على النظر إلى تاريخ العلوم بوصفه محلاً لجدل مستمر، حيث يهدف (باشلار) إلى أن يفسر مظاهر التعطل والتوقف والنكوص في تاريخ العلم، من جهة، ومظاهر الثورة من جهة أخرى. نحن نعترف إذن منذ البداية بأننا نريد أن نعتمد هذا التصور للتفكير به في واقع علم الاجتماع. وعلينا قبل كل شيء أن نعترف بأن الأمر لا يتعلق هنا (بباشلار) بصفة مباشرة، لأن باشلار لم

يفكر في تاريخ العلوم الإنسانية، فالتاريخ العلمي الذي فكر فيه باشلار واستمد منه مفاهيمه هو تاريخ العلوم الرياضية والفيزيائية والكيميائية، من المرحلة ما قبل العلمية لهذه العلوم حيث كانت تعرف تعطلا وتوقفا في مسعاها لبلوغ معرفة موضوعية استمد باشلار مفهوم العائق الابستمولوجي ووفقا لما سبق نساءل: (مختار، 1999، ص-ص 118- 119)

1.4. ما هي العوائق الإبستمولوجية التي تعوق المعرفة الاجتماعية عن أن تكون علما ؟ كما كان الأمر بالنسبة لباشلار، فإن بعض علماء الاجتماع في كل ما يبقي الفكر سجيننا لتصورات المعرفة العامة ويمنعه بالتالي من بلوغ معرفة موضوعية بالظواهر التي يدرسها، هذا التداخل بين المعرفة العلمية والمعرفة العامة هو إذن المصدر الأول للعوائق الإبستمولوجية هو ذلك التداخل الذي نستنتج من خلاله صورتين، تبرز الأولى على مستوى الصلة بالوقائع، وتبرز الثانية على مستوى التعبير عن نتائج الدراسة.

ونستنتج من ذلك التداخل كعائق يأتي نتيجة للألفة التي تنشأ لدى عالم الاجتماع بالمحيط المجتمعي، وتكون هذه الألفة عائقا إبستمولوجيا بالمعنى التام للعبارة. ذلك لأنها تجعل عالم الاجتماع ينقل إلى الميدان العلمي جملة من التصورات العامة الوهمية الناتجة عن تأثره بالمفاهيم الشائعة في المحيط المجتمعي.

2.4. بعد أن تعرفنا على أهم عائق إبستمولوجي يقف أمام علم الاجتماع المعاصر، يكون علينا أن نعتزف بأن العوائق الابستمولوجية بالنسبة لعلم الاجتماع المعاصر عن الواقع الذي ينبغي تجاوزه، لأنه يمثل المرحلة ما قبل المعرفة العلمية للمعرفة الاجتماعية، وتعتبر القطيعة الابستمولوجية عن الواقع الذي ينبغي أن يتجه نحوه هذا التجاوز. ولكي ينتقل علم الاجتماع من مرحلة العوائق إلى مرحلة القطيعة... لهذا وغيره يقترح بعض علماء الاجتماع عددا من التقنيات التي على عالم الاجتماع تحقيقها: (محي الدين، 1999، ص-ص 119- 121)

*** القياس الإحصائي:** لأنه يبعد العالم الاجتماعي عن الخضوع للملاحظة الناتجة عن الاتصال الأول المباشر بالظاهرة، كما يقيه التأثير بالمفاهيم العامة التي تنتج عن مثل هذا الاتصال الأول، لأن القياس الإحصائي يخضع الظاهرة للعقلنة من حيث أنه يجعلها منظمة.

*** التعريف المؤقت:** يهدف هذا التعريف في نظر بعض علماء الاجتماع إلى تعويض العالم الاجتماعي عن المفاهيم العامة، بأول مفهوم علمي، فهناك فرق فيما يرون، بين أن نبدأ دراستنا لظاهرة مجتمعية ما ونحن نملك عنها تعريفا مؤقتا يرشد بحثنا إلى الهدف المنشود، وبين أن نبدأ هذه الدراسة ونحن خلو من أي تعريف. فالتعريف يحدد بصورة مضبوطة الظاهرة موضوع البحث، ويعطي نقطة انطلاق لكي يتم بصدد هذه الظاهرة تجاوز المعرفة العامة وبلوغ المعرفة العلمية. غير أن هذا النوع من التقنيات لا يمكننا إلا من تجاوز العائق الإستمولوجي الناتج عن تداخل المعرفة الاجتماعية التلقائية، والمعرفة الاجتماعية العلمية، أو المتعالمة....

3.4. إن هذا النوع من التقنيات الذي ذكرناها لا تستطيع وحدها تحقيق القطيعة الاستمولوجية، فهي ليست كافية في نظر بعض علماء الاجتماع، لإقصاء كل العوائق الاستمولوجية التي تضعها المعرفة الاجتماعية التلقائية أمام المعرفة الاجتماعية العلمية. وأن الوسيلة الحقيقية التي يمكن أن تعمل على إقصاء تلك العوائق هي قيام نظرية حول ما هو مجتمعي، فغياب النظرية قد يجعل العالم الاجتماعي يعتقد حين ممارسته للتقنيات الاختبارية انه قد ابتعد مفاهيم المعرفة العامة في الوقت الذي لأيون فيه بعيدا عن الوقوع في شركها ...

إن الميزة الاستمولوجية للنظرية أنها تقدم لنا جملة من المفاهيم المتناسقة التي تقي العالم الاجتماعي خطر الوقوع في كل حين في أسر المفاهيم العامة، وليس هذا الخطر بعيدا عن علماء الاجتماع الذين يرمون في أحضان الممارسة الإختبارية كأداة للبحث العلمي.

هناك إذن ضرورة لوجود نظرية، وإذا ما حاولنا أن نقارن في هذا الاتجاه بين علم الاجتماع وبين علم آخر كالفيزياء، فإننا سنلاحظ وجود نظريات في العلم الفيزيائي، في حين لا نجد في علم الاجتماع إلا تقليد نظري. إن ضرورة قيام نظرية حول ما هو مجتمعي ضرورة إستمولوجية، ذلك لأنه لا يمكن تصور قيمة وفعالية الخطوات في المنهج التجريبي إلا بوجود النظرية بوصفها الإطار الذي تجري بهدي منه تلك الخطوات، فبفضل النظرية تتخذ الملاحظة والفروض والتجارب معانيها الحقيقية. فالنظرية هي التي تقدم للملاحظة الإطار الذي يتحدد فيه الهدف منها، وكذلك بالنسبة للفروض والتجريب.

4.4. حاول مؤلفو كتاب ((مهنة عالم الاجتماع)) من أجل فهم الواقع الحالي لعلم الاجتماع مستلهمين - كما أوضحنا من قبل - فيها التحليل الباشلاري ونظرته إلى تاريخ العلم، تتراوح في قيمتها بين طرفين، إنها حين تتبنى التصور الباشلاري دون أن تمارس عليه النقد الضروري تجعل نفسها أسيرة ذلك التصور، لترث عنه مميزاته، ولكن دون أن تتجاوز نقائصه: (محي الدين، 1999، ص-ص 121- 124)

*** معوقات المعرفة الموضوعية:** أن أي ميدان معرفي لا يصبح علما حالما نوجد حوله قولاً يتحدث عن علميته. ذلك لأن العوائق الإبستمولوجية التي تعوق قيام المعرفة العلمية لا ترتفع كلها دفعة واحدة أو بصفة مطلقة، فالعوائق الإبستمولوجية، كما يبين لنا ذلك باشلار، ((ضرورة وظيفية لسير المعرفة العلمية)). وحين تتجاوز المعرفة العلمية عوائقها في مرحلة معينة، فإنها توجد بذاتها ولذاتها عوائق جديدة، لأن لكل مستوى من مستويات تطور المعرفة العلمية. العوائق التي تخصه.

وأكثر من ذلك نجد أن مؤلفو كتاب ((مهنة عالم الاجتماع)) يوضحون لنا العوائق الإبستمولوجية التي يعرفها علم الاجتماع المعاصر ليست تلك التي تعوق المعرفة الاجتماعية عن بلوغ مرحلة أشمل من الموضوعية، بل هي تلك التي تعوق قيام المعرفة الموضوعية ذاتها، وذلك من حيث أن مصدرها هو تداخل على مستوى الفهم واللغة بين المعرفة العامة والعلمية.

*** التحليل النفسي للمعرفة العلمية في علم الاجتماع:** يتجه التحليل النفسي للمعرفة العلمية في علم الاجتماع إلى الملاحظ العلمي، كما يريد ذلك (باشلار) لبيحث عن المكبوتات العقلية التي تلعب دور العائق الإبستمولوجي، والمكبوت العقلي هنا هو المفاهيم العامة الشائعة، واللغة المعتادة. ولكن المكبوت العقلي في ديناميته يحاول ألا يظهر من حيث هو كذلك، فهو يتخذ لبلوغ هدفه طريق التداخل مع المعرفة العامة واللغة العامة أن تظهر بمظهر العلمية، وأن تعوق بلوغ النتائج الموضوعية والصياغة الدقيقة لهذه النتائج.

إن قيمة التحليل الذي قام به مؤلفو ((مهنة عالم الاجتماع)) تتجلى في كونهم قد عملوا على إبراز المكبوت العقلي في عمل عالم الاجتماع، وفي كونهم قد حاولوا أن يبنوا لنا الوسائل التي تمكننا من أن نجد من دينامية هذا المكبوت العقلي حتى لا يعوق معرفة الظواهر المجتمعية معرفة موضوعية.

وفي نظرنا فإن العوائق الإبيستمولوجية لعلم الاجتماع المعاصر لا تأتي فقط من مصدر علاقة هذا العلم بالمعرفة العامة لموضوع بحثه، بل تأتي أيضا من علاقة المعرفة الاجتماعية بميادين معرفية أخرى، كالفلسفة، أو بالأيدولوجيا من حيث هي وسيط معرفي بين الحياة العامة والنظرية العلمية في ميدان العلوم الإنسانية.

* النزعة الاختبارية لفهم واقع علم الاجتماع:

يلاحظ مما سبق أن هناك تجاوز للنزعة الاختبارية في فهمها لواقع علم الاجتماع خاصة والعلوم الإنسانية عامة، والنزعة الاختبارية ذاتها نزعة متفائلة في تحليلها لواقع العلوم الإنسانية فهي تعتقد انه يمكن ان نحكم بانتقال المعرفة الإنسانية في أي ميدان من ميادين الدراسات الإنسانية إلى مستوى العلم، بمجرد أن يتوفر لهذه المعرفة القيام ببعض الملاحظات المنظمة، كالتي يضمنها القياس الإحصائي، أو القيام ببعض التجارب، أو تحقيق بعض الخطوات او التقنيات التجريبية الأخرى .

ولكن موقف مؤلفي (مهنة عالم الاجتماع) يكون جازما هنا عند تأكيدهم بأن هذه التقنيات التجريبية، مهما تكن قيمتها وفعاليتها في تجاوز بعض العوائق الإبيستمولوجية، ليست كافية لتحقيق القطيعة الإبيستمولوجية المأمولة بين المعرفة العامة والمعرفة العلمية، يؤكد المؤلفون موقفهم المعارض لكل نزعة اختبارية متفائلة عندما يؤكدون أن قيام نظرية حول ماهو مجتمعي ضرورة ابستمولوجية .

كما يهدف النقد الايبيستيمولوجي أساسا، إذا أخذ على عاتقه نقد الإنتاج العلمي أو تحديد وضعية أي علم، إلى إبراز ومعرفة الأسس الايبيستيمولوجية التي ينطلق منها هذا الأخير وإلى إبراز عوائق تقدمه في مسيرته التطورية. كما يهدف إلى نقد النظريات السائدة ضمن هذا العلم في محاولتها فهم ميكانزمات الواقع. كل هذا من أجل هدف واحد وهو مدى مصداقية النظرية في إعادة صياغة الواقع المعطى الملموس إلى مفاهيم والعودة إليه بنظرة مستقبلية تنبئية. من خلال هذا نفهم أن أي نقد لعلم ما، ما هو إلا إبراز درجة تطوره أو ركوده وكذلك تحليل الأزمات التي تتناهبه. (حنتابلي، 2008/2007،

ص437)

إن تحليل الوضعية الحالية لعلم الاجتماع في الوطن العربي، مع التسليم بوجودها، تؤدي بنا إلى طرحها في الإطار المؤسساتي والوظيفي، على اعتبار أن هذا العلم ومنذ ظهوره، كان مقترنا دائما بالمؤسسات الأكاديمية سواء قبل الاستقلال أو بعده من جهة، وإما تحليله على المستوى النظري، أي القيام بمقاربة نظرية لأهم النظريات السائدة والتي تستعمل في تفسير الواقع أو محاولة تحليله، من جهة أخرى. وهذا من أجل الكشف عن دور هذا العلم من الناحية المؤسساتية وبالتالي دوره في الإطار الاجتماعي والسياسي العام وكذلك مدى صلاحية نتائجه في الاقتراب من الواقع ومصادقته في تفسيره.

إلا أن هذه المقاربة تقتزن بطروحات موازية، نجدها عند المشتغلين بهذا العلم، فمعظم المشتغلين به وهم يحاولون تحديد وضعيته وإشكالياته يقرون أن هذا العلم في أزمة، فعناوين بحوثهم ودراساتهم، تكفي لمعرفة هذه الوضعية. وما إن نحاول الاقتراب من هذه الطروحات ونحاول أن نفهم أبعاد هذه الأزمة، نفاجأ، فزيادة إلى قولهم إن علم الاجتماع في الوطن العربي في أزمة، فهم يحاولون إعادة تأسيسه وتهئية الظروف اللازمة لميلاد علم اجتماع غير الذي هو موجود، ويبررون ذلك على أن علم الاجتماع الموجود والذي ندرسه مغتربا عن واقعه ولا يعكس خصوصية المجتمعات التي يدرسها. (حطابلي،

2008/2007، ص-ص 43-44)

هنا تصعب مهمة الناقد لهذا العلم أو حتى نقد هذه الطروحات الموجودة حول هذا العلم، فهل يحلل العلم الموجود أو ينتظر أن يوجد هذا العلم المرغوب فيه؟ فإذا كانت مهمة العمل الايستيمولوجي هي دراسة الواقع المعرفي - العلم - فماذا سوف يكون موقف الناقد الايستيمولوجي أمام هذه الوضعية؟

من هذه الوضعية تبدأ مهمة الناقد الأساسية، فيجب، قبل كل شيء، نقد المعرفة السوسيولوجية ليس انطلاقا من مصادرها أو الخطاب حولها الذي يعتبر تحليل متأزم للأزمة ولكن يجب الانطلاق من مبررات وجودها وشروط إنتاجها، فإذا كانت المعرفة العلمية شكلا من أشكال التفكير الإنساني أو مستوى من مستويات تطوره، فيمكن القول، إن تعطل هذه المعرفة قد يكون نتيجة تعطل هذا الفكر على إنتاجها وبالتالي يؤدي بنا التحليل الايستيمولوجي إلى الغوص في المعرفة السوسيولوجية أكثر والبحث ليس عن إشكالياتها المنهجية ونقد نظرياتها ولكن البحث، أساسا، عن الشروط الايستيمية لقيامها ومدى

وعى الفكر بواقعه لإنتاجها، أي هل ينطلق من الواقع ليعود إليه أو ينطلق منه لكي يرفضه كمصدر للمعرفة؟ وبالتالي يكون هذا الفكر الوعاء المعرفي الذي يهيئ للمعرفة السوسولوجية ظروف وجودها. (حنطابلي، 2008/2007، ص44)

تجمع التحاليل التي وردت حول وضعية علم الاجتماع في الوطن العربي على أن هذا العلم في أزمة وتحليلها ما هو إلا تعبير عن رؤية شاملة وكلية لما يسمى علم اجتماع عربي أو محاولة تأسيسه. إلا أن اختلاف وجهات نظر هؤلاء لا يمكن أن تؤسس عليها نظرية متكاملة، علما أن العالم العربي عرف أنظمة اجتماعية وسياسية مختلفة، فلو نسلم بأن هذا الوطن عرف تاريخ واحد على ممر العصور، إلا أنه في القرون الأخيرة خضع هذا العالم لأنظمة اقتصادية وأشكال هيمنة سياسية مختلفة فهناك نظام ملكي وآخر جمهوري وآخر ثوري، ومن ثمة محاولة تأسيس نظرية تنطلق من العوامل المجتمعية المحضة كالعامل السياسي أو الاقتصادي قد تكون نظرة صائبة إلى حد ما ولكن قد تكون مجحفة وغير موضوعية وبالتالي نحن لا نتفق مع عزت حجازي عندما يحاول أن يؤسس الطبقيّة*، وعلى هذا فقد انتقده فريدريك معتوق في كتابه تناقضات علم الاجتماع العربي فالعنوان يعكس نظرة هذا المحلل إلى وضعية هذا العلم حيث يقول "لو ندفع بالتحليل أكثر إلى الأمام يمكن أن نلاحظ كذلك أن علماء الاجتماع المقيمين والعاملين في الدول العربية الاشتراكية لا يختلفون بنويًا عن رفقائهم المقيمين والعاملين في الدول العربية الأخرى ذات نظام ملكي أو ليبرالي، وبالتالي إشكالية علم الاجتماع في الوطن العربي لا تكمن في هذه المرحلة على مستوى الانتماءات الأيديولوجية". نفهم من هذا الطرح أن البلدان العربية باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية تعرف نفس الأزمة وبالتالي لا يمكن انطلاقًا من هذا، أن نحدد إشكالية علم الاجتماع في الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، وعلى هذا يدفع بنا البحث إلى محاولة استخراج القاسم المشترك الذي بفضله يمكن أن نعمم ونخرج بنظرة شاملة، كون أن أي نظرة تجزئية قد تتعثر في محاولة الخروج بنظرة شاملة. (حنطابلي، 2008/2007، ص-ص44-45)

هنا يقود بنا البحث، إلى محاولة معرفة القاسم المشترك الذي يربط كل أقطار العالم العربي بإشكالية واحدة وبالتالي يمكن أن نمارس نقدا ايبستمولوجيا على المعرفة السوسولوجية. نعتبر أن القاسم المشترك

الذي يربط العالم العربي بأجزائه كلها، قد صيغ في مقولة المفكر شكيب أرسلان التساؤلية والتي عنون بها كتابه لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم فنستنتج من هذا أن العالم العربي تحدده هوية واحدة وجهين وهي؛

* الهوية العربية الإسلامية.

* عرف هذا العالم وفي معظم أجزائه تحد واحد رغم اختلاف جنسياته ألا وهو الاستعمار.

فهذين العاملين اللذين يحددان مسار هذه المجتمعات يجعلان هذا الوطن يطرح قضايا وإشكاليات واحدة. هذا ما دفع برواد الفكر والنهضة أن طرحوا قضايا هذا الوطن على أنها قضايا تربط أجزاء بمصير واحد، فنجد جل علماء ومفكره ينتقلون من قطر إلى قطر ومن بلد إلى آخر لمهمة واحدة وهي بعث الحضارة العربية وتحرير هذا الوطن بكل أجزائه من الهيمنة الاستعمارية.

فعندما يحاول علم الاجتماع أن يحلل واقع العالم العربي، لا يجد نفسه في فراغ ولكن الفكر الذي يفكر به والواقع الذي يفكر فيه يعبر عن حالة متأزمة، فنحن أمام فكر متأزم يحلل واقع متأزم وبنظريات ينظر إليها على أنها مغترية ولا تعكس هذا الواقع وبالتالي مهما سبحت المعرفة السوسيولوجية في الواقع الذي تدرسه إلا أنها مرهونة بالغوص في أعماق هذا الواقع وطرح القضايا الأساسية التي يطرحها الفكر على واقعه وهنا وجوب العودة إلى اللحظة الايستيمولوجية، اللحظة المعرفية التاريخية، لحظة الوعي الايستيمي للفكر بواقعه، اللحظة التي تهيئ الظروف الايستيمولوجية لنشأة المعرفة السوسيولوجية تنطلق حقيقة من الواقع العربي وانشغالاته الأساسية.

بعد كل هذا نفهم أن الحالة الراهنة لعلم الاجتماع تستوجب نقدا ايستيمولوجيا للنظريات القائمة، وذلك على ضوء الواقع الاجتماعي والفكري الذي تتحرك فيه والذي يعبر عن نفس الانشغالات التي يطرحها العالم العربي على نفسه وبكل أجزائه.

لقد سبق وقد اهتم بهذا الموضوع مفكرون وعلماء اجتماع كثيرون في محاولتهم نقد المعرفة السوسيولوجية والخروج بمنهج نقدي يسمح بتفكيك هذه المعرفة ومعرفة خلفياتها النظرية وبالتالي إعادة بنائها بما يتلاءم والواقع الذي تدرسه. فهذه المحاولات أرادت انطلاقا من الوضعية التي آل إليها علم

الاجتماع في الوطن العربي، أن تحلل النظريات وتقوم بنقدها على ضوء الواقع الذي تتحرك فيه وذلك بتحديد نسبتها النظرية في تفسير هذا الواقع. (حنطابلي، 2008/2007، ص-ص 45-47)

5. واقع ومكانة الفكر السوسيولوجي في الوطن العربي:

يجمع علماء الاجتماع، أن أية محاولة لإجراء تقويم علمي وموضوعي لعلم الاجتماع في الوطن العربي أو حتى على مستوى أي قطر من أقطاره تتجاوز جهد أي باحث فرد، مهما أوتي من قدرات التألق النظري والمنهجي. فالمسألة هامة وأبعادها متداخلة ومتشابكة، فيها التأريخ وتتبعه، وفيها التحليل والتفسير وغيرها من المسائل التي تحتاج لفريق متكامل تدعمه الجامعات أو الهيئات العربية. إن فهم أوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي في حاجة إلى تحليل تاريخي ومعاصر لهذه الأوضاع وضرورة ربطها بالإطار المجتمعي الذي أحاط بها، ولابد من منطلقات أساسية تقود عمليات التحليل والفهم، يضاف إلى ذلك، ضرورة تحديد مهام علم الاجتماع في كل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع العربي بمختلف أقطاره. (دروش، 2017، ص-ص 7-33)

إن الملاحظة العامة على واقع الفكر السوسيولوجي الذي يختص به علم الاجتماع في الوطن العربي أنه يفتقر إلى آليات بروزه كعلم في حد ذاته، رغم أن الوطن العربي يحمل طاقات إبداعية تتمثل في مختلف الأعمال النقدية البناءة التي تصف وتحليل المشاكل والظواهر الاجتماعية.

وما يلاحظ كذلك أن الكثير من الباحثين العرب يركزون في أفكارهم الخاصة بمختلف العلوم الاجتماعية على الفكر الأوروبي وهنا تتشكل أزمة علم الاجتماع العربي لأن الفكر السوسيولوجي مرتبط بالبيئة واحتمال أن تكون أزمة علم الاجتماع مرتبطة بعلم الاجتماع نفسه واردة، لأن هذا العلم الذي نشأ في بيئة غربية بحتة، تتمتع بثقافة وعادات خاصة بها حتى في طرق عيشها ومشاكلها خاصة. (بوقرة، وهمال، 2016، ص-ص 228-238)

ولهذا تظهر معوقات تطبيقية على مجتمعاتنا العربية التي لها مميزات تختلف عن باقي المجتمعات، وفي هذا السياق يؤكد أحد الباحثين السوسيولوجيين العرب أن كثيرا من المختصين العرب في ميدان السوسيولوجيا العربية يكرسون أوقات ثمينة وجهودا جبارة لإثبات نظريات واتجاهات ولدت ونشأت في

مجتمعات أخرى وفي ظروف مغايرة فنجدهم يتفننون في تدقيق بعض المصطلحات ويسلطونها من أعلى على الأوضاع الاجتماعية العربية، ومهما كانت علمية تلك المفاهيم تبقى من صنع المجتمع الغربي وأن استخدامها باسم المعرفة العلمية غير وارد لأنها لم تأخذ بالحسبان كل الأوضاع الممكنة إنسانيا ولكن البعض منها فقط، فننقلها بتلك السرعة والبساطة إلى المجتمع العربي يكون حجر العثرة في مسيرة البحوث الاجتماعية العربية، والتي تمنع من الوصول إلى فض النزاع القائم بين علم الاجتماع في المجتمعات الغربية وبين علم الاجتماع في المجتمعات العربية وهذا لما تحمله هذه المجتمعات من خصوصية، فلماذا لا يمكن لنا أن نجد علما يهتم بواقعنا العربي الإسلامي، نعرف أن هناك خصوصيات اجتماعية داخل العالم الإسلامي تختلف باختلاف الأعراق والقوميات والجهات لكننا نجد أن هذه الخصوصيات تمحى في مجملها أمام الثوابت الإسلامية العربية التي تلتزم بها كل منطقة من هذه المناطق على حدى، فهل يمكننا أن نتخذ من هذه الثوابت الإسلامية العربية معيارا لإيجاد سوسيولوجيا إسلامية تقارب الرؤى وتعمل على اندماج الشخصية الإسلامية ما دامت السوسيولوجيا حسب التجربة الغربية هي الأداة القادرة على العلاج الاجتماعي.

أما مكانة علم الاجتماع في دول الوطن العربي فهو عبارة عن وجود أزمة ثقة بين السوسيولوجيا وبين تنظيمات مختلف المؤسسات الرسمية بعكس ما يحصل في الدول الأوروبية المتقدمة صناعيا، والجدير بالذكر أن سبب حذر القائمين على السلطة السياسية هو عدم الأخذ بأهمية الدراسات والبحوث الاجتماعية وخاصة في ميدان التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ودراسات الرأي العام وأساليب التوقع والتنبؤ والاستطلاعات الاجتماعية والنفسية. (بوقرة؛ وهمال، 2016، ص-ص 228-238)

ويعرف حقل العلوم الانسانية والاجتماعية جملة من التحولات التي لا يمكن فهم عمقها من دون الرجوع إلى تاريخ التقاليد الأكاديمية في الوطن العربي التي أفرزت تراكمات معرفيا أصبح في تصادم وتنافر مع التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية التي عرفتها وتعرفها المنطقة، والتي أدت إلى فرض منطق غير متفق عليه لمهام المؤسسات الجامعية ومقاصد البحث العلمي الذي خرج عن منطق التقاليد الأكاديمية الصارمة التي يمكن أن تساعد على بناء فضاء مشترك للبحوث في ميادين العلوم الانسانية والاجتماعية

خارج إطار الاكراهات الخارجية التي تحول دون الدخول في العالمية بقوة البحث العلمي، ومن ثم الافلات من الاطار التكويني الذي حوصرت فيه مهام الجامعة وفق منطق سياسوي، إقتصادي، وتكنولوجي (économisme,technologisme) نفعي ضيق الأفق. هذا المنطق النفعي جعل العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة ينظر إليها نظرة دونية، إن كان على مستوى رسم الاستراتيجيات العامة للتعليم العالي أو البحث العلمي ومشاريعه التي أصبح يغلب عليها الطابع التقني المفرط على حساب المعرفي الأساسي في كل تحليلاته النظرية والتطبيقية. (قنيفة، 2016، ص-ص134-144)

وفيما يخص دور العلوم الاجتماعية والإنسانية يقر الأنثروبولوجي الجزائري "عبد الرحمن موساوي" بأننا بعيدون كل البعد عن الدور المنوط بالعلوم الانسانية والاجتماعية، إذ يفصل بيننا وبين الدراسات الاجتماعية الحقيقية التي سبقنا إليها الغرب مدى بعيد مما يستدعي الأمر إعادة النظر في تراثنا السوسيولوجي. إذ يقول: "لقد تم تبني علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية منذ سنوات الاستقلال ليس لفضائله الخاصة فحسب، وإنما للاعتقاد بعذريته السياسية واعتباره بديلا للثولوجيا المقصية. إن أعمال علماء الاجتماع الجزائريين يجب أن تكون وقتئذ ليست في خدمة الحقيقة الاجتماعية، لكن في مساعدة الدولة للقيام بمشاريع التنمية وبناء الوحدة الوطنية. وعلى أي حال إن الذي تطلبه الجزائر المستقلة من علم الاجتماع هو لعب اتجاه الدولة الوطنية نفس الدور الذي لعبته الاثولوجيا اتجاه المشروع الاستعماري". (حمزاوي؛ وكواشي، 2017، ص-ص91-100)

بالرغم من هذه الدراسات والبحوث والتي كانت أقرب إلى صميم المجتمع العربي فإن حالة عدم الرضى لدى معظم السوسيولوجيين العرب على مجهوداتهم، فمنذ منتصف القرن الماضي بدأت تظهر في الساحة الفكرية العربية جملة من الطروحات النقدية للمسار العربي تبلور فشل الاتجاهات السائدة في تبين العلاقة الجدلية القائمة بين الفكر الاجتماعي والبنية الاجتماعية التي انتجته، وبالتالي صورة هذه الإشكالية في شكل غياب كلي لعلم اجتماع عربي، أو في انحياز علماء الاجتماع إلى النظريات الغربية التي انبثقت وتطورت وتشكلت في ظروف تاريخية واجتماعية مخالفة لظروفنا. (ثياقة؛ وفاتحي، 2019، ص-ص563-578)

من هنا بدأت تظهر محاولات فكرية واجتماعية تطالب بتجاوز مرحلة تقليد العلوم الاجتماعية الغربية والتخلص من مسلمات علم الاجتماع الغربي القائم على مواقف قيمة خاصة، وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من التساؤلات التالية: هل إن علم الاجتماع من العلوم العالمية عامة تخص جميع المجتمعات البشرية المتقدمة منها والغير المتقدمة؟، أم أن هناك علم الاجتماع ذو هوية عربية؟ وما هي انجازات علم الاجتماع الغربي في المجتمعات العربية؟، وهل المفاهيم الرئيسية للنظرية الغربية كمفهوم الدولة والإرهاب تصلح للتطبيق على واقع مجتمعا العربي؟. وتعالى الأصوات منادية بعلم اجتماع عربي، ومبررات ذلك تتركز في النقاط التالية: (ثياقة؛ وفاتحي، 2019، ص-ص 563-578)

* خصوصيات ومشكلات العالم العربي وقصور النظريات الغربية عن فهم واقعنا الاجتماعي لأن تلك النظريات التحليلية صنعت لعالم غير عالمنا ولا تحمل صلة لواقعنا الاجتماعي.

* إن علم الاجتماع الغربي أستلهم نظرياته من المواقف الاجتماعية والوقائع الاجتماعية للمجتمع الغربي فضلا عن الايديولوجية والمعرفة والإطار الفكري للعلاقات الاجتماعية السائدة، لذا كان من الأجدر الانطلاق من التراث العربي لاستلهم النظرية التي تبدأ منها أول الخطوات نحو علم اجتماع عربي.

* تستمد المفاهيم الاجتماعية من التراث الغربي وتختبر على واقعنا الاجتماعي في الماضي والحاضر.

ويبدو "أن صورة علم الاجتماع العربي ما زالت تتصف بالضبابية وغير واضحة المعالم، بل إنها تتخذ أحيانا شكل الانفعال العاطفي الذي قد يؤدي إلى الانتحار أو الهاوية. من ثمة فالمفاهيم الغربية والنظريات العلمية لا تمثل كتلة معينة أو منطقة دون أخرى، بل تمثل الثقافة العالمية والتراث البشري، فلا يتحقق علم اجتماع عربي بالرفض الكامل والشامل والقطيعة الكلية مع الانجازات العلمية والعالمية. (ثياقة؛ وفاتحي، 2019، ص-ص 563-578)

تأسيسا على ما سبق نصل إلى أن علم الاجتماع عرف عدة إشكالات نتيجة جدل يقوم على تبين البعض من العلاقات المخفية الموجودة بين التقليد الخاص بالبحث السوسيولوجي والأطروحات النمطية أو النماذج التحليلية من جهة، وبين مختلف المواضيع المسيطرة في البحث من جهة ثانية. وعليه

فإن إقامة وتطوير علم اجتماع عربي أصيل يحافظ على مشاريعه العالمية، ويحقق الانشغال المشروع بفهم وتفسير رهن المجتمع العربي لا يتأتى إلا من خلال: (حمزاوي؛ وكواشي، 2017، ص-ص 91-100)

- الاندماج في المجتمع واستيعاب حركيته بغية تطوير مسلمات ونظريات ومناهج خاصة مستوحاة من واقع المجتمع العربي.

- الدعوة إلى مراجعة الفكر السوسيولوجي التراثي العربي الإسلامي والانطلاق من الدين والفكر الإسلاميين وتبني المرجعية الدينية لتفسير الواقع المجتمعي.

- القراءة التحليلية الناقدة للفكر السوسيولوجي الغربي واعتماد مقارباته النظرية والمنهجية، مع العمل على تطويرها للواقع العربي وتوطينها فيه، من خلال ممارسة نقد داخلي وخارجي عليه.

- تطوير مناهج المعرفة، واستخدام المناهج الكيفية العميقة لأجل حل مشكلات المجتمع العربي (المنهج التاريخي، الأنثروبولوجي، الظاهراتي).

- إعادة النظر في النظريات المتداولة في الحقول الاجتماعية التي تنتمي في أصولها إلى مرجعيات أجنبية لتقييمها وتحديد مدى تناغمها مع ما تحتزنه منظومتنا الثقافية من قيم ومفاهيم وهذا بغية الخروج ببدائل مناسبة لفهم مجتمعاتنا العربية.

- الاهتمام الجدي بتوفير جميع الامكانيات المادية لتمويل البحث العلمي وتأمين الظروف للباحثين من أجل إجراء أبحاثهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم المعرفية.

6. خاتمة:

يشهد البحث العلمي في علم الاجتماع في الوطن العربي حالياً مجموعة من التناقضات والإشكالات التي حالت دون تطور هذا المجال العلمي حيث لم يواكب التحولات الاجتماعية والثقافية وكذا التطورات الحاصلة في المجتمعات بصفة عامة والمجتمع العربي بصفة خاصة، وبالتالي لم تستطع تحليل وتشريح الظواهر الاجتماعية بمختلف أنواعها.

ففهم أوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي في حاجة إلى تحليل تاريخي ومعاصر لهذه الأوضاع وضرورة ربطها بالإطار المجتمعي الذي أحاط بها، ولابد من منطلقات أساسية تقود عمليات التحليل والفهم.

7. قائمة المراجع:

1. بريقل، هشام. (2017). تطبيق المنهج العلمي على الظاهرة الاجتماعية. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. مركز جيل البحث العلمي. البليدة. الجزائر. ص-ص 61-74.
2. سهى، حمزاوي؛ وسامية، كواشي. (2017). إشكالات علم الاجتماع في الوطن العربي قراءة تحليلية لاعتراقات بعض علماء الاجتماع العرب. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة ورقلة. الجزائر. (28). ص-ص 91-100.
3. الصديق، ثياقة؛ وعبد النبي، فاتحي. (2019). إشكالية نقل وزرع السوسيولوجيا في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية. المركز الجامعي تلمسان. الجزائر. 11(03).
4. فاطمة فضيلة، دروش. (2017). قابلية المجتمعات العربية الإسلامية للسوسيولوجيا بين الحاجة والضرورة والفاعلية. مجلة أنثروبولوجيا. 03(06). ص-ص 7-33.
5. كمال، بوقرة؛ وعبد المالك، همال. (2016). علم الاجتماع في الوطن العربي النشأة والدور. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. الجزائر. (16). ص-ص 228-238.
6. مختار، محي الدين. (1999). الاتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية. ج1. الجزائر: منشورات جامعة باتنة.
7. نورة، قنيفة. (2016). النظرية السوسيولوجية بين التمثل الفكري لأساتذة علم الاجتماع والممارسة الواقعية أو الوجه الآخر لديمومة أزمة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. الجزائر. (20). ص-ص 134-144.

8. يعقوب، عبد الرحمن؛ ومازن، مسودة. (2002). التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي. (ط1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. يوسف، حنطابلي. (2008/2007). اشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر " الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الآخر " - دراسة تحليلية نقدية-. أطروحة دكتوراه. قسم علم الاجتماع. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة يوسف بن خدة. الجزائر.